آليات إعادة إنتاج عدم المساواة في نظام التعليم العالي في لبنان من خلال دراسة برنامج منح

ميسم نمر(*)
مركز اسطنبول للسياسات، جامعة سابانشي.

ملخص

يقدّم هذه المقال الخصائص الأساسية لنظام التعليم العالي في لبنان من خلال دراسة برنامج منح، الذي يتيح دخول مجموعة من الطلاب المحرومين إلى جامعة خاصة نخبوية، بهدف فهم الحقائق المحددة ضمن هذا النظام، وتحليل آليات بناء عدم المساواة في هذا السياق المحدد.

تسلط الورقة الضوء على هيمنة القطاع الخاص ذي العَرض التعددي والطائفي بدرجة كبيرة على حساب القطاع العام. والذي يؤدي في هذا السياق إلى عملية انتقاء تعتمد على المال الذي بدوره يشكل عاملاً محدداً في الاستراتيجيات التعليمية للعائلة، خصوصاً في غياب نظام هيكلي مركزي للدعم المالي. كذلك، تتقاطع فوارق جندرية وإقليمية مع عدم المساواة في الحصول على التعليم وفي الحياة الجامعية. وبالتالي تقدم هذه الدراسة فرصة للتأمل في مسألة عدم المساواة في لبنان وتبرز نتائج هذه الدراسة أهمية أخذ استراتيجيات محددة السياق بعين الاعتبار لتفسير التباين بين صيغ العمل لبرنامج المنح وبين الواقع على الأرض في لبنان.

الكلمات المفتاحية: الوصول إلى التعليم، الجامعة، طلاب منح، عدم المساواة الاجتماعية، نظام التعليم في لبنان.

Abstract

With the goal of understanding the specific realities within the Lebanese higher education system and analyzing the mechanisms of construction of inequalities in this particular context, this article presents the key features of this system through the lens of a scholarship program that gives access to a group of students from underprivileged backgrounds to a private elite university.

(*) البريد الإلكتروني: msnimer@gmail.com.

This paper highlights the domination of the private sector, with its pluralist largely sectarian offer, at the expense of the public sector. This context leads to selection by money which constitutes a determinant factor in the family educational strategies, especially in the absence of a centralized and structured financial aid system. Further, important regional and gender gaps intersect with inequalities in access to education and then in the way university is experienced. This study thus provides the occasion to reflect on the question of inequality in Lebanon; its findings highlight the importance of taking into account the context specificity of strategies to interpret the discrepancy between the modalities of action of the scholarship program and the reality on the Lebanese ground.

Keywords: education access, university, scholarship students, social inequality, financial aid, Lebanese education system

مقدمة

نظام التعليم العالي في لبنان نظام تعددي وغير عادل إلى حد كبير. حيث يتسّم هذا النظام بفوارق دينية، اجتماعية ومناطقية مهمة، تتطور مع مرور الوقت وتتقاطع مع الوصول إلى التعليم وتتوافق مع بنية المجتمع اللبناني. تميل الدراسات السوسيولوجية القليلة المتوافرة عن نظام التعليم العالي في لبنان إلى تفضيل المعيار الاجتماعي الكُلي والتحليل الكَمّي. درست الأمين وفاعور (El Amine and Faour, 1998) دور المنشأ الجغرافي والجندر في إمكان الوصول إلى التعليم والحراك الاجتماعي بناءً على دراسة استقصائية للطلبة في الجامعة اللبنانية. بينما بنى كسباريان (Kasparian, 2003) على معلومات ديمغرافية ومهنية اجتماعية لتسليط الضوء على عدم المساواة المناطقية والجندرية في ما يتعلق بمعدلات الالتحاق وخيارات التخصصات. كما قدم قبانجي (Kabbanji, 2012) لمحة عامة عن المشهد الجامعي في لبنان وحدد سماته الرئيسية. بينما اهتمت دراسات أخرى بقضية التفاعلات بين التعليم العالي وسوق العمل. حلل أبو رجيلي (Abourjeily, 2003) الاستراتيجيات المهنية للطلبة بناءً على منشئهم الاجتماعي ومسارهم الدراسي. وأجرى كسباريان (Kasparian, 2011) دراسة استقصائية لخريجي الجامعة لفهم التصورات تجاه الإندماج في سوق العمل. وعلى هذا النحو، يهدف هذا المقال تقديم منظور نوعي، اجتماعي جزئي عن آليات بناء عدم المساواة على مستوى التعليم العالي بما يسمح لنا بتسليط الضوء على عوامل الاختيار غير الاقتصادية.

في البداية، سنقدم مدخلاً عن مشهد التعليم العالي في لبنان بالاعتماد على مصادر محدودة من المعلومات والدراسات المتوافرة. وعلى هذا، سنضيف معلومات أخرى عن كيفية بناء عدم المساواة من خلال دراسة برنامج منح، وبالاعتماد على مشروع بحثي متعمق استغرق 4 سنوات. تقوم إحدى وكالات التنمية الدولية بتمويل برنامج المنح وباختيار الطلاب من بيئات محرومة وتتيح لهم إمكان الدخول إلى جامعة خاصة. تشمل المعلومات على وثائق رسمية، مقابلات مُعمقة إضافة إلى مشاهدات ضمن الجامعات الثلاث المُضيفة التي تم اختيارها من الوكالة المُمولة لتنفيذ برنامج المنح.

أولاً: مشهد التعليم العالي في لبنان الخاص وغير المُتجانس

مشهد التعليم العالي اللبناني مخصخص إلى حد كبير وغير متجانس، ويعكس بذلك التوجه الاقتصادي الليبرالي والتنوع الديني في لبنان. بعد وصف المشهد، سنشرح الطريقة التي اختار بها برنامج المنح الجامعات المُضيفة، مفضلاً الجامعات التي تتبع النموذج الأمريكي.

تأسست الجامعات التبشيرية الأولى خلال القرن التاسع عشر لتوفير التعليم الحديث اللازم للمهن الحرة مثل الطب، القانون، التجارة والإدارة العامة. احتكرت هذه الجامعات التعليم العالي لمدة قرن تقريباً إلى حين إنشاء الجامعة العامة. فكانت الجامعة الأميركية في بيروت (AUB) أولى هذه الجامعات وتأسست في عام 1866 باسم الكلية السورية البروتستانتية من جانب أنغلو أمريكان بروتستانت. بعد ذلك بفترة قصيرة، تأسست جامعة القديس يوسف (USJ)، وتعتبر أول جامعة كاثوليكية وفرانكفونية في المنطقة. أسسها الآباء اليسوعيون بحلول عام 1875. وبعد ذلك بفترة طويلة بعد الاستقلال، افتتحت فروع لجامعة ليون الفرنسية، (the Ecole Superieure des Lettres and the Centre d’Etudes Mathématiques)، في عام 1945 ولكن أغلقت مرة أخرى في عام 1975 في بداية الحرب الأهلية. فرضت هذه الجامعات ازدواجية في الثقافات واللغات في نظام التعليم ودوائر المفكرين؛ فمن جهة، فرضت الثقافة الأنغلو ـ ساكسونية المتمثلة باللغة الإنكليزية. ومن جهة أخرى، فرضت الثقافة اللاتينية المتمثلة باللغة الفرنسية (Bashshur, 1997).

اتبع جيل ثانٍ من الجامعات الخاصة تنفيذ قانون تنظيم التعليم العالي الذي صدر في عام 1961؛ حيثً قَدس هذا القانون حرية التعليم العالي الخاص. اكتسبت هذه المجموعة من الجامعات التي تُعين على أساس ديني ومناطقي، مكانة محترمة في فسيفساء التعليم العالي. كما تعتبر هذه الجامعات طائفية، نخبوية ومكلفة إلى حد كبير، وتضم مؤسسات متنوعة تتبع النموذج الأمريكي. من ضمنها جامعات أسسها المبشرون المشيخيون (الجامعة الأمريكية اللبنانية)، وجامعات أسسها بروتستانت أرمن من الولايات المتحدة (جامعة هايغازيان)، وجامعات أسسها الرهبان الموارنة (الروح القدس لجامعة الكسليك وجامعة نوتردام)، وجامعات أسسها بطريرك الروم الأرثوذكس (جامعة بلمند). وأسست مجموعة أخرى جامعات لموازنة الجامعات الغربية بهدف تعزيز التعليم العربي والإسلامي ومن ضمنها جامعة بيروت العربية، جامعة المنار، والجامعتان الإسلاميتان. رسوم هذه المجموعة أقل وكذلك نخبويتهم أقل ومع ذلك لديهم سمعة جيدة.

تم إنشاء الجامعة اللبنانية في عام 1951 بهدف تدريب المدرسين، إتاحة دخول عدد أكبر من الطلاب إلى التعليم العالي، ولمواجهة هيمنة الجامعتين الخاصتين الكبيرتين القائمتين منذ فترة طويلة وهما AUB وUSJ. تسهم وزارة التربية في ميزانية الجامعة اللبنانية والتي بدورها تستفيد من استقلالها الإداري والمالي منذ الحرب الأهلية. تقدم

الجامعة اللبنانية للطلاب دخولاً شبه مجاني وترحب بطلاب من منشأ جغرافي، طائفي واجتماعي أكثر تنوعاً من الجامعات الخاصة (El Amine, 2004). بالرغم من ذلك، بسبب خضوع الجامعة اللبنانية لإدارة سياسية سيئة، لم تنجح بتحقيق الشروط التربوية والمادية المثلى (Abourjeili, 2009).

وقد تعرضت جودة التدريس في الجامعة اللبنانية لانتقادات واسعة بسبب مشاكلها من حيث التدريس المتمثلة بعدم تنويع طرائق التدريس وضعف الدعم التربوي (Abourjeili, 2009). ولا تزال بعض الكليات تتبنى برنامج تقييم تقليدياً وتقدم تعليماً بطريقة التلقين (El Amine, 1999). وقد يسهم وضع المُدرسين غير المُثبتين في شرح المشاكل في طريقة التدريس. فبسبب انخفاض الرواتب في القطاع العام، يعمل العديد من المدرسين بالتوازي في الجامعات الخاصة (Favier, 2000). في عام 2013، أُعيد تقييم لرواتب المدرسين، ولكن بسبب التأثيرات العكسية للغياب الطويل للسياسة العالمية حال دون تغيير في وضع رواتب المدرسين. وبحلول عام 2000، بلغت نسبة المدرسين غير المُثبتين 75 بالمئة. وفي 2014، منحت الوزارة عقود تثبيت بشكل جماعي، ومع ذلك، خضعت عملية التعيينات لمنطق المحسوبية والمصلحة الشخصية على حساب الكفاءة.

وقد أثر هذا في تأهيل المدرسين وتوزيعهم على الفروع (El Amine, 1999; Favier, 2000). أخيراً، إن موارد الجامعة العامة نادرة وبنيتها التحتية متدهورة ويمكن رؤية ذلك في الأبنية المتداعية وقلة المصادر في المكتبات وسوء حالة المعدات (Favier, 2000).

وفي الآونة الأخيرة، ظهرت فئة جديدة من الجامعات (عموماً غير طائفية وغير ناطقة باللغة الإنكليزية). هذه الفئة «موجهة نحو السوق» بحسب المصطلحات التي صاغها قبانجي (Kabbanji, 2012). ظهرت هذه الفئة من عام 2000 استجابةً للطلب المتزايد على التعليم العالي. ويقدم هذا النوع من الجامعات أجوراً ميسورة (أجور الدراسة بين 1000 و5000 دولار) ويقدم أيضاً مساعدة مالية لجذب الطبقة المتوسطة الدنيا والطبقة المحرومة من الطلاب. شكلت هذه الجامعات بديلاً من الجامعة اللبنانية عن بعض طلاب المنح إذا لم يحصلوا على المنحة.

تُسهل هذه الجامعات التجارية إمكان الوصول إلى التعليم العالي لشرائح جديدة من السكان المحرومين نتيجة لأجورها المعتدلة والمساعدة المالية المقدمة لمعظم طلاب الجامعة. أهم هذه الجامعات هي الجامعة اللبنانية الدولية (LIU) والجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا (AUST).

في هذا السياق، أطلقت وكالة التنمية الدولية لأول مرة في لبنان عرضاً لمشروع تمويل برنامج منح في 2010، في إطار نشاطات أحد فروعها بعنوان، «توسيع الوصول إلى التعليم العالي وتنمية القوى العاملة».

واختارت الوكالة لتطبيق برنامج المنح ثلاث جامعات خاصة ناطقة باللغة الإنكليزية وذات سمعة جيدة تتبع نموذج الفنون الليبرالية الأمريكي كأسلوب في التدريس. الجامعات

الثلاث من ضمن هاتين المجموعتين كالتالي: الجامعات التبشيرية الأولى التي تم تأسيسها من جانب تبشيريين، وجامعات الجيل الثاني الطائفية. اختارت الوكالة بشكل خاص جامعات ذات استراتيجية تعمل على تطوير الكفاءات متعلقة بالأنشطة الجماعية بين الطلاب، وتعرف هذه الاستراتيجية بما يسمى «الاستقطاب الاجتماعي»، (Garcia, 2010) مقارنةً بنموذج مدرسة الأعمال في الولايات المتحدة حيث لا تكمن قيمة الدرجات بالتعلم وحده (Vaara and Faÿ, 2011).

تطبق أيضاً هذه الاستراتيجية في بعض مؤسسات التعليم العالي في فرنسا مثل HEC كما وصفها غارسيا (Garcia, 2010). تتيح هذه المؤسسات المرونة في ما يتعلق بالالتزامات الأكاديمية لحَيْد اللعبة الأكاديمية وتشجيع الطلاب على الانخراط بكل أنواع الأنشطة بهدف تكييف الطلاب مع قيم الشركات. فتروِّج مفاهيم مثل العمل الجماعي، المسؤولية، والمشاركة. وهذه المفاهيم أُعيد تجميعها تحت فكرة «القيادة» والتي تعتبر جودة أساسية في التنشئة الاجتماعية الجامعية. تستثمر هذه الجامعات بنشاطات طلابية جماعية من طريق دعم مجموعة متنوعة من جمعيات الحياة الطلابية، لتشجيع الطلاب على المشاركة في الحياة الطلابية. تعتبر هذه الجامعات من أرفع الجامعات نظراً إلى أقدميتها ولجودة التدريس فيها وبذلك تحافظ على قاعدة عملائها من الطبقة المتوسطة والطبقة العليا.

يزيد برنامج المنح فرص الترقية الاجتماعية للطلاب من طريق إتاحة الفرصة لهم لدخول هذه الجامعات. وبالفعل، فإن الطلاب الذين يدخلون جامعات خاصة نخبوية يثرون رؤوس أموالهم الاجتماعية ويحصلون على فرص أفضل في سوق العمل.

ثانياً: الاختيار القائم على أساس المال في نظام التعليم العالي

يتميز مشهد التعليم العالي في لبنان بمجموعة من المؤسسات الخاصة التي تتفاوت فيها الرسوم الدراسية وجودة التعليم بين جامعة وأخرى، باستثناء ملحوظ للجامعة اللبنانية العامة والتي تتطلب رسوماً دراسية منخفضة. تمثل العوائق المالية عامل اختيار أساسياً بين الشباب في لبنان، كما تسهم العوائق المالية أيضاً باستمرارية عدم المساواة في فرص الوصول إلى الجامعة على أساس المنشأ الاجتماعي (Nauffal, 2004). الأمر متاح للطلاب وعائلاتهم باختيار المؤسسة وبإيجاد طرق لتغطية الرسوم الدراسية، إذ إن هذا الاختيار سيحدد المستقبل المهني للفرد. سنقدم خيارات المساعدة المالية المتوافرة ونحلل كيف يتوافق برنامج المنح، الموصوف هنا، مع هذا السياق.

ثالثاً: دعم مالي غير كافٍ وغير مركزي في القطاع الخَاص

نظام الدعم المالي في لبنان غير كافٍ ويعمل عموماً على أساسات المحسوبية وطائفية. تقدم الحكومة منحاً قليلة للدراسات ولذلك يكون الدعم بين أيدي المؤسسات التعليمية، الجمعيات الطائفية والأحزاب السياسية. يعتمد الطلاب والعائلات على استراتيجيات فردية للتمكن من دفع الرسوم الدراسية في الجامعات الخاصة. بعض الطلاب يعملون بدوام كامل خلال دراستهم بينما يسعى آخرون للحصول على قروض من البنوك على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة. وتمثل الإعانات المالية التي يتلقاها موظفو القطاع العام وبعض موظفي القطاع الخاص مصدراً معتبراً لتغطية تكاليف الدراسة.

تقدم بعض الجامعات الخاصة والمؤسسات الخاصة الطائفية والسياسية بعض المنح لطلابها. ووفقاً للأرقام التي قدمها الأمين وفاعور (El Amine and Faour, 1998)، فإن 36 بالمئة من الطلاب (باستثناء الطلاب في الجامعة اللبنانية) تلقوا مساعدة مالية في التسعينيات، وارتفعت هذه النسبة منذ ذلك الحين. تعتمد معظم هذه المنح على الحاجة المالية وتوفر خفضاً نسبياً للرسوم الدراسية بنحو 40 بالمئة. وتُقَيَّم الحاجة المالية من خلال تقييم المعلومات في استمارة طلب المساعدة المالية التي يملؤها الطالب وغالباً ما يليها مقابلة. وفي بعض الأحيان، يتبعها زيارة إلى سكن العائلة كما الحال مع جامعة Université des Pères Antonins (UPA).

غالباً تستخدم استراتيجية المساعدة المالية في الجامعات لجذب العملاء. فتنفق الجامعات مبالغ كبيرة جداً لتقديم هذه الخفوض. على سبيل المثال، تلقى 38 بالمئة من إجمالي عدد الطلاب المسجلين في جامعة AUB مساعدة مالية في عام 2011 ـ 2012 بمبلغ إجمالي قدره 20.4 مليون دولار. على نحو مماثل، أنفقت جامعة LAU 16.8 مليون دولار في نفس العام لتقديم مساعدة مالية لـ29 بالمئة من طلابها. على الرغم من ذلك، إذا أخذنا الزيادة السنوية في الرسوم الدراسية بعين الاعتبار، تبقى الرسوم الدراسية مرتفعة رغم هذا النظام. تقدَّم المنح أيضاً في حالات استثنائية. في بعض الجامعات، يدرس أبناء الموظفين الإداريين عادةً بالمجان إضافة إلى اليتامى، ويعفى أبناء الشهداء[1] بعض الأحيان من الرسوم الدراسية. في بعض الأحيان، يقدم نوع ثانٍ من المنح على أساس الجدارة. فتقدم هذه المنح على أساس درجات امتحان البكالوريا (Melonio and Mezouaghi, 2010). تقدم بعض الجامعات هذا النوع من المنح لجذب الطلاب الجيدين وتحسين سمعة مؤسستهم.

---

(1) في لبنان وفي الشرق الأوسط، تم إيجاد استخدامات سياسية طائفية لشخص الشهيد. في لبنان، الشهيد غالباً يعتبر تحت تمثيل شيعي لحزب الله في إرادة لصراع وطني. وعادةً يتم تبني عائلة الشهيد من جانب الحزب السياسي الذي انتسب إليه الشهيد (Maalouf, 2005).

تحتاج الجامعات بحد ذاتها إلى التمويل من مصادر خارجية لتتمكن من تقديم المساعدة المالية. تعتمد بعض الجامعات على الرسوم الدراسية لتمويل مكتب المساعدة المالية مثل جامعة USJ التي تسحب 4 بالمئة من رسوم كل طالب مُسجل بينما تتلقى معظم الجامعات مثل AUB، LAU، وHU تبرعات من أفراد ومؤسسات ومنظمات دينية أو سياسية (Melonio and Mezouaghi, 2010). وتوفر وكالات التنمية الدولية الدعم أيضاً للجامعات وغالباً ما تفرض شروط محددة أو هدف معين مستقل عن النظام الذي يُعمل به. على سبيل المثال، تقدم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) الدعم للطلاب اللاجئين الفلسطينيين، وفي الآونة الأخير تقدم دعماً للاجئين الفلسطينيين القادمين من سورية. وتمول مؤسسات مهنية أخرى مجالات دراسية محددة.

وهناك نوع ثالث من المنح يُقدم إلى طلاب معينين أو إلى أعضاء مجتمع معين من منظمات خارجية، ويتبع هذا النوع من المنح لمنطق طائفي. فتقدم هذه المنحة لخدمة مصالح سياسية من خلال علاقات المحسوبية. على سبيل المثال، قدمت مؤسسة الحريري التي تم تأسيسها في عام 1983 ما يقارب 36000 منحة بين عامي 1983 و2010 لتعمل هذه المنح المُقدمة على خدمة المجتمع المسلم السني بشكل رئيسي بحسب موقع المؤسسة[2]. يعمل العديد من المنظمات الخيرية أيضاً على خدمة المجتمع المسلم الشيعي، فمثلاً قدمت لجنة دعم الإمام الخميني 13000 منحة بحلول عام 1991 (Le Thomas, 2012). وبالتالي تستفيد المنظمات من حالة عدم التوازن بين الرسوم الدراسية المفروضة من الجامعات الخاصة وضعف قدرة الأسر على توفير الدعم المالي، وهذا يعزز الانقسام بين المجتمعات المختلفة. وعلى الرغم من المساعدة المالية المتوافرة، لا يملك الطلاب المحرومون نفس الخيارات، ولذلك ما زالوا يمثلون نسبة قليلة من إجمالي خريجي جامعات النخبة.

يتوافق برنامج المنح الذي درسناه هنا مع هذا السياق. فيقدم هذا البرنامج الفرصة للطلاب المحرومين بدخول جامعات التعليم العالي النخبوية، ويتم اختيار الطلاب بناءً على الحاجة المالية. يغطي البرنامج إجمالي الرسوم الدراسية لمستفيديه (تتراوح الرسوم بين 7000 و23000 دولار في السنة أو 100 لـ 400 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرد الواحد). إضافة إلى ذلك، تغطي المنحة نفقات المعيشة والكتب والرواتب الشهرية.

(2) موقع مؤسسة رفيق الحريري: <http://www.rhf.org.lb> (تم الوصول إلى الموقع في 20 شباط/فبراير 2017).

رابعاً: الخيارات المُتاحة للطلاب المحرومين في غياب المنحة الدراسية

لم يكن ليتمكن المستفيدون من هذه المنحة من أن يدخلوا جامعة خاصة نخبوية. فالرسوم المتزايدة من عام إلى آخر تعيق دخول الطلاب من أسر متواضعة إلى هذه الجامعات. فمن دون هذه المنحة، كانوا سيدخلون الجامعة اللبنانية أو الجامعات الأحدث التي تقل تكلفتها عن الجامعات النخبوية. مع ذلك، سيكون لهذا الأمر تأثير في تجربتهم الجامعية. فقد أشار معظم الطلاب، من خلال المقابلات، إلى أنهم من غير المنحة، ستكون الجامعة اللبنانية البديل الوحيد لهم لأسباب مالية. والعديد منهم لديه تجربة مع هذه الجامعة بنفس الوقت الذي كانوا يقدمون به على المنحة، ولذلك استطاعوا أن يشكلوا رأياً بشأنها.

تختلف جودة التعليم بين الكلية والأخرى والدخول إلى المجالات الدراسية ذات مستوى أرفع يعتمد على نتائجهم في امتحانات القبول. بعض الكليات مثل القانون، الأدب والعلوم ترحب بعدد كبير من الطلاب من مستويات غير متساوية في غياب شروط للقبول. بينما بعض الكليات مثل الطب، الهندسة والأعمال تقبل طلابها بصورة انتقائية. فتشتهر بعض الاختصاصات بكونها انتقائية جداً. عصام كان من بين الطلاب الذين قابلتهم. كان قد حضر في الجامعة اللبنانية لمدة سنة. يشرح عصام أنه قدم على كلية الهندسة ولكنه لم ينجح. يقول: «من المعروف في الجامعة اللبنانية أنه من المستحيل لأي شخص أن يدخل كلية الهندسة». بعد ذلك، اختار عصام اختصاص علوم الكمبيوتر الذي لا يتطلب امتحان قبول. بشكل مماثل، لم ينجح بسام على الرغم من أنه طالب جيد في امتحان القبول لكلية العمارة. يقول بسام: «أرادوا 30 أو 40 طالباً وكان عدد المتقدمين 1100».

لدخول كلية الطب، يحتاج الطالب لإتمام سنة واحدة من علم الأحياء قبل أن يستطيع أن يأخذ امتحان القبول. فبعد أن يكون الطالب قد استثمر سنة كاملة، يمكن أن لا يتم قبوله في الكلية. إلى ذلك، تتيح العلاقات الشخصية والانتماءات السياسية لبعض الطلاب دخول الكليات من دون نجاحهم في امتحان القبول (Favier, 2000). ويبدو أن هذا التصور شائع عند طلاب المنحة الذي كانوا مقتنعين أن اختيار الطلاب لا يتم بطريقة عادلة. وهذا لم يشجع البعض باستثمار الوقت في التقديم خصوصاً في اختصاص الطب. على سبيل المثال، محمود الذي كان طالباً جيداً، استبعد خيار التقديم لأنه «مضيعة للوقت». وإدوارد الذي كان حلمه أن يدرس الطب والذي كان خياره الوحيد الجامعة اللبنانية لقلة الموارد المالية عند عائلته، استبعد الخيار أيضاً. يشرح إدوارد: «إذا لم يكن لدي علاقات، لا أستطيع أن أدخل إلى كلية الطب». إسكندر، من قرية في البقاع، أيضاً مقتنع أن اختيار الطلاب قائم على الانتماءات الطائفية: «إنه شيء أكرهه». ولذلك اعتبر إسكندر الجامعة اللبنانية، «الخيار الأخير».

البعض الآخر، وصف كيف أن غياب العلاقات في تجربتهم عمل ضدهم. بسام، الذي تقدم ذكره، لم يُقبل في كلية العمارة على الرغم من خلفيته الأكاديمية القوية. ويعزي بسام فشله إلى الجزء غير الموضوعي من «الرسم الفني، والرسم الحر» الذي مَكن المقيمين من تعيين درجات «كما يريدون». خصوصاً أن الجزء الموضوع من الامتحان احتوى على «أسئلة رياضية سهلة للغاية» وكان واثقاً أنه سجل درجات عالية فيها. بالمثل، نسرين، التي حصلت على 17 من 20 في امتحان البكالوريا، قدمت على دراسات الهندسة وفوجئت بعدم قبولها. تقول نسرين: «كان واضحاً من الدرجات التي أعطوني إياها. مثلاً أعطوني في اللغة الإنكليزية 13 (أكثر من 20) وفي العربية 13 (أكثر من 20)، مع أنني اعتدت أن أحصل على درجات جيدة في هذه المواد وخصوصاً في الإنكليزية».

ذَكر العديد من الطلاب أنهم شعروا بالإحباط جراء المجازفة الكبيرة التي قد تقود إلى الفشل ضمن المجالات الاختيارية في الجامعة اللبنانية. يصف بسام انطباعه عن الجامعة: «في الجامعة اللبنانية حتى وإن تم قبول الشخص، الأمر صعب للغاية». ليلا التي أرادت أن تقدم على كلية الأعمال تقول: «لم ينجح ثلاثة أرباع الطلبة المتقدمين. كنت خائفة جداً من ذلك».

ذَكر بعض الطلاب أيضاً غياب المتابعة الشخصية من قبل المدرسين نظراً إلى عدد الطلاب الكبير في الصف، وخصوصاً في الكليات التي يتم القبول فيها بشكل غير اختياري. يقول إدوارد، الذي أراد دراسة الطب: «من بين 5000 شخص، أنا مجرد رقم، لا أحد يراني». وبالفعل، تُقدَّم المواد في مسارح كبيرة جداً والعلاقة بين الطالب والأستاذ ليست شخصية. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا هو الحال في المجالات التي لا تتطلب امتحان قبول. عصام، الذي أتم سنة في الجامعة اللبنانية في علوم الكمبيوتر، يصف صعوباته قائلاً: «كان الصف يحتوى على 300 شخص. كنت أجلس في الخلف ولا أستطيع رؤية أو سماع المدرس. كان شيئاً فظيعاً، هذه ليست مؤسسة تعليمية. كسرت مقعداً وخبئته. كنت أتي كل يوم لأصلح المقعد وأجلس هناك. ومن هناك استطعت أن أرى المدرس وكان هذا أمراً جيداً بالنسبة إلي. فكنت أتأكد أن لي مقعداً في الصف الثالث لأتمكن من الجلوس».

توقف عن الدراسة بعد الفصل الأول وبدأ يخطط للحصول على تمويل للتسجيل في جامعة خاصة. ذَكر بعض طلاب المنح أنهم انجذبوا إلى عروض بعض الجامعات الجديدة. وفقاً لإسكندر، اتصلت فيه جامعة الحريري عدة مرات لتقدم له مساعدة مالية. يقول إسكندر: «في المرة الأولى، أعطوني خصم 30 بالمئة من الرسوم الدراسية وبعد ذلك طلبوا 50 بالمئة فقط من نتائج امتحان البكالوريا وفي المرة الثالثة، قالوا لي هل تود أن تأتي أم لا؟ إذا ما أرادوا طلاباً، يقومون بإقناعهم».

بشكل مماثل، نسرين، طالبة في كلية الرياضيات، حصلت أيضاً على عرض بخصم 75 بالمئة من الرسوم الدراسية من نفس الجامعة. يرحب هذا النوع من الجامعات

بنسبة متزايدة من الطلاب الذين حضروا سابقاً في الجامعة اللبنانية (Kabbanji, 2012). عروض هذه الجامعة ملأت بعض الفجوات التعليمية في الجامعة اللبنانية المتعلقة بخيارات الاختصاصات. وفي نفس الوقت قامت هذه الجامعات بتلبية الطلب عند العائلات للتعليم الخاص الذين ينظرون إليه كتعليم أرفع من التعليم العام. ارتفع عدد الطلاب المُسجلين في هذه الجامعات من نسبة 7 بالمئة من العدد الإجمالي لطلاب الجامعات في عام 2003 ـ 2004 إلى نسبة 21 بالمئة في عام 2011 ـ 2012 (CERD, 2012). بينما انخفضت نسبة الطلاب المُسجلين في الجامعة اللبنانية من 50.4 بالمئة في عام 2003 ـ 2004 إلى 38 بالمئة في عام 2011 ـ 2012. ولذلك، يرافق تزايد معدلات التسجيل في القطاع الخاص، انخفاضاً في التسجيل في القطاع العام (Kabbanji, 2012).

تقليدياً، أتاحت الجامعات النخبوية الوصول إلى المهن الحديثة، المناصب الرسمية الرفيعة والمناصب التنفيذية في الإدارة العليا. في المقابل، أدت الدراسة في الجامعة اللبنانية إلى وظائف تدريس في المدارس العامة ووظائف تابعة للمديرين التنفيذيين في الدولة. على هذا النحو، فإن الاستراتيجيات الأسرية في اختيار الجامعة تؤدي دوراً أساسياً في إعطاء أبنائهم فرص نجاح أفضل، ولكن هذا يعتمد أكثر فأكثر على الموارد المادية لدى الأُسر. وعلى الرغم من تأثير البرنامج بضمان دخول المستفيدين إلى الجامعات النخبوية، فقد استمر المنشأ الاجتماعي للمستفيدين بأداء دور في الجامعة.

في وقت أتى طلاب المنح الدراسية جميعهم من مدارس حكومية (وهي شرط أساسي للاختيار) التي ترحب بالطلاب المحرومين، وغالباً لا تقدر حق التقدير في لبنان، فإن الأغلبية العظمى من أقرانهم في الجامعة المُضيفة (أكثر من 90 بالمئة) تأتي من القطاع الخاص. فالمدارس الخاصة عادةً تجهز طلابها بصورة أفضل لمتطلبات الجامعات الخاصة النخبوية، على الأقل من حيث إتقان اللغة الأجنبية وطرائق التدريس.

ولذلك نتوقع أن يواجه طلاب المنحة صعوبات تتعلق بالتكيف مع المعايير الأكاديمية عند دخول الجامعة. ولربما يفسر الاختلاف بالمنشأ الاجتماعي انخفاض اختيار اختصاص الأعمال عند طلاب المنحة مقارنةً مع الطلاب الآخرين. يميل طلاب المنحة إلى دراسة العلوم مثل الرياضيات، علم الأحياء، وعلوم المخابر الطبية بينما يفضل الطلاب الآخرون دراسة الأعمال (6 بالمئة مقابل 39 بالمئة من طلاب المنح) وفقاً للبيانات التي تم الحصول عليها في عام 2012 ـ 2013 من ديوان الجامعة. تتوافق هذه البيانات مع نتائج برنارد (Bernard, 2012) التي تظهر تفضيلات الطلاب ذوي الامتيازات للدراسات التجارية وهو مجال كما سنرى لاحقاً، يقدم لهم فرصاً أفضل بالتقدم الوظيفي والحراك الاجتماعي في لبنان. يسمح لنا تحليل هذه الحالة من برنامج المنح بإلقاء الضوء على أنواع أخرى من عدم المساواة المبنية على الجندر والمناطقية.

خامساً: الفجوة بين الجنسين في الوصول إلى التعليم والمشاريع المستقبلية

بالرغم من أن البرنامج يُسهل وصول الإناث من خلفيات محرومة إلى التعليم الخاص، إلا أن عدم المساواة بين الجنسين ما زالت قوية وتتجلى بطرائق مختلفة. طرح البرنامج شرطاً لاختيار ـ على الأقل ـ 50 بالمئة من الإناث للاستفادة من المنحة. ومن المثير للاهتمام، أن أغلبية طلبات التقديم أتت من الإناث بعدد 261 طلباً أي 74 بالمئة مقابل 93 طلباً من الذكور أي 26 بالمئة. فيبدو أن برنامج المنح يمثل فرصتهم الوحيدة بالوصول إلى تعليم خاص نخبوي، وربما أثر ذلك في دافعهم للتقدم. عندما تكون الوسائل المالية محدودة ويكون الأبناء قد أدوا جيداً في المدارس، تفضل الأسر عادةً أن تعطي الأولوية للذكور في التسجيل في التعليم الخاص. على هذا النحو، تلتحق الإناث أكثر فأكثر في الجامعة اللبنانية (El Amine, 2004). وكما هو موضح في الجدول الرقم (1)، فإن النسبة الأكبر من الطلاب في الجامعة اللبنانية هي من الإناث (53 مقابل 47 بالمئة). ويمكن أن يُفسر خيار الأسرة من خلال الاختلافات في التوقعات والتصورات لدور النساء والرجال في المجتمع اللبناني. فيجب على الذكور تأمين المعيشة لعائلاتهم بينما يفترض أن يتكفل أزواج الإناث بهم مالياً عند زواجهم. فالدور الأساسي للفتيات هو أن يصبحوا زوجات أو أمهات.

الجدول الرقم (1)

توزع طلاب الجامعة حسب الجنس 2014 ـ 2015

(بالنسبة المئوية)

القطاع	إناث	ذكور	إجمالي
عام	(53) 37252	(47) 32742	(100) 69994
خاص	(49) 59086	(51) 61077	(100) 120163

المصدر: إحصاءات 2014 ـ 2015 CERD.

في الواقع، شرح الطلاب خلال المقابلات كيف أن الوالدين أعطوا الأولوية للذكور في العائلة. فمثلاً في حالة أسرة أميرة، وهي في الأصل من قرية في جنوب لبنان، تُمثل هذه الحالة. حصلت شقيقتها الكبرى على شهادة من الجامعة اللبنانية في الكيمياء الحيوية ولم تجد عملاً. وانتهى بها المطاف بالتدريس في مدرسة محلية في قريتها. بينما شقيقها الأكبر منها لم يتم قبوله في المجال الاختياري في فرع الهندسة في الجامعة اللبنانية نظراً إلى درجاته السيئة، ولذلك التحق بجامعة أنطوان الخاصة. تقول أميرة كان سيكون خيارها الوحيد مثل شقيقتها هو الجامعة اللبنانية

لو أنها لم تحصل على المنحة. فيبدو أنه شيء أساسي عند الأسر أن يقدموا الفرصة لأبنائهم للدراسة في مجال رفيع بغض النظر عن التكلفة. بينما بالنسبة إلى أميرة كما غيرها من فتيات عديدات في هذه المجموعة، مثلت المنحة لها الخيار الوحيد لتلتحق بجامعة خاصة معروفة. فلدى الإناث خيارات أقل مقارنةً بأشقائهم في ما يتعلق بالتعليم العالي.

بالرغم من حقيقة أنه تم إعطاء الفتيات الفرصة للوصول إلى جامعة خاصة نخبوية، إلا أنه وجد اختلافات في تطلعاتهم إلى المستقبل. فقد أثر بهم غرس التنشئة الاجتماعية في أذهانهم (Lahire, 2002) من خلال الخطابات النمطية لوالديهم وللأفراد في محيطهم الاجتماعي. فقد أُدمجت التوقعات الجمعية من الفتيات على شكل تصرفات «مؤنثة» (Bourdieu, 2014)، ونوع من تأثير بجماليون المقلوب أو السلبي مارس نفسه عليهم باستمرار. يعتمد اختيار الاختصاص على الجنس؛ تختار الإناث اختصاصات أقل اعتباراً تقودهم بدورها إلى مهن احتمالية التقدم بها أقل من الذكور. تميل الإناث لاختيار علوم المخابر الطبية بأعداد كبيرة (19 إناث مقابل 3 ذكور)، بينما يختار الذكور عادةً مجال الأعمال. بالإضافة، تختار الإناث اختصاصات متنوعة أكثر من الذكور مثل التعليم والأدب الإنكليزي.

الجدول الرقم (2)

اختصاصات طلاب المنحة حسب الجنس في مرحلة التقديم على الجامعة

الاختصاص	أنثى	ذكور	الإجمالي
إدارة أعمال	9	5	14
علوم	36	13	49
علوم الكمبيوتر	5	3	8
علم الأحياء	7	5	12
رياضيات	5	2	7
علوم المخابر الطبية	19	3	22
آخر (تربية، أدب انكليزي)	2	0	2
	47	18	65

المصدر: ملفات التقديم لطلاب المنحة 2010 ـ 2011.

يقدم مجال علوم المخابر الطبية الذي تفضله الإناث فرصاً ضعيفة في الحراك الوظيفي. يؤدي هذا المجال إلى العمل كتقني في مخبر أو مشفى. أما مجالات العلوم مثل علم الأحياء والرياضيات فغالباً ما تؤدي إلى وظائف في التدريس. فهذه الوظائف تتوافق مع «المؤنث» التي تتوافق مع المهام التقليدية للنساء. وهذا يُفسر اختيار الفتيات المتكرر لهذه المهنة. وبالمقابل، تفتح دراسة الأعمال أبواباً أكثر للتقدم الوظيفي. وبالفعل، يَشغُل قطاع البنوك في لبنان مكاناً خاصاً في المجتمع وفي الاقتصاد. ويُوظف هذا القطاع أعداداً متزايدة من الخريجين الشباب ويتيح لهم الكسب الجيد والتقدم والحصول على مكافأة عالية في نهاية الوظيفة (Abi Yaghi and Longuenesse, 2012).

ظهرت بعض الأنماط الاجتماعية المهينة في تعليقات بعض فتيات المنحة. مثلاً، تقول ليلى، من قرية في جبل لبنان، إن أمها شجعتها لتختار مجالاً دراسياً يتيح لها أن تقضي الصيف مع أطفالها وبالتحديد أن تصبح مدرّسة. تدّعي نسيمة، من قرية في الجنوب، أن أمها لم تشجعها على أن تدخل حقلاً معرفياً «صعباً جداً». وكانت أمها تقول لها «لا تتعبي نفسك». فقد ظهر أن مشروع تكوين عائلة كان من أولويات بعض الفتيات. على سبيل المثال، كانت ليلى تخطط لتعمل في بنك قريب من قريتها وفي الواقع، عندما حصلت على شهادتها الجامعية تزوجت من شاب ورث متجراً كبيراً عن أبيه. وفي حينها، تغيرت مشاريعها فقد أصبحت حاملاً وأعلنت أنها تريد مساعدة زوجها في إدارة المتجر الكبير. على هذا النحو، كانت الطموحات محدودة بسبب توقعات البيئة الاجتماعية. وكما ذكر بورديو (Bourdieu, 2014)، فإن مبدأ تكافؤ الفرص وفقاً لوظائف برنامج المنحة هو في الحقيقة تغطية للفجوات بين الجنسين في اختيار الاختصاصات والمهن المحتملة.

سادساً: ثنائية المديني ـ الريفي في العرض التعليمي والبيئة الاجتماعية

لا تتوزع المؤسسات التعليمية بالتساوي على الأراضي اللبنانية. فالحصة الأكبر من المؤسسات التعليمية تتركز في بيروت حيث يتركز النشاط التجاري (انظر إلى الخريطة في الشكل الرقم (1)). وبالمقارنة، فالمناطق المحيطة أقل تطوراً كثيراً (Corm, 2012) ولذلك فالتعددية بالعرض تتضاءل تتدريجياً كلما ابتعدنا عن العاصمة. فالمسافة بين معظم الجامعات الواقعة في المركز وبين السكن العائلي يضر بالطلاب القاطنين في مناطق بعيدة. وبالتالي، ليس مستغرباً أن يشكل سكان بيروت وجبل لبنان نصف عدد السكان في لبنان ويقدم سكان هاتين المنطقتين ثلثي الطلاب الملتحقين في الجامعات (El Amine and Faour, 1998).

في سبعينيات القرن الماضي، قُسمت الجامعة اللبنانية إلى عدة فروع إقليمية: بيروت، الشمال، البقاع والجنوب. أتاح هذا التقسيم للطلاب من المناطق الريفية وخصوصاً الفتيات إمكان الالتحاق بينما استمر الطلاب القاطنون في بيروت وجبل لبنان في

الالتحاق بالجامعات الخاصة (El Amine and Faour, 1998). على الرغم من أن التوسع الجغرافي للجامعة اللبنانية أفاد الطلاب القاطنين في مناطق نائية، إلا أنه كان له بعض التأثيرات السلبية التي ساهمت بتحويل الجامعة اللبنانية إلى «آلة هائلة وعاجزة» (Favier, 2000) بسبب قلة التنسيق بين الأفرع من حيث المناهج والاختصاصات المُقدمة. فكانت تقدم نفس الاختصاصات في الأفرع الخمسة (بما في ذلك فرعان في ضواحي بيروت). وأدى هذا إلى نفقات زائدة واستثمارات بشرية (Abourjeili, 2009). إضافة إلى ذلك، لم يتم تقديم التعليم باللغات الثلاثة الرئيسية (العربية، الإنكليزية والفرنسية) في كل الاختصاصات وفي كل الفروع. ولذلك اضطر بعض الطلاب إلى الانتقال من أجل دراستهم (El Amine and Faour, 1998).

اعتمدت الجامعات المُفتتحة حديثاً «الموجهة نحو السوق» استراتيجية تنويع مناطقي. وتجذب هذه الجامعات الآن طلاباً بامتيازات أقل من مناطق ريفية، كانوا ليلتحقوا سابقاً في القطاع العام. على سبيل المثال، إسكندر، أحد طلاب المنحة من قرية في البقاع، يقول خلال المقابلة أنه لو لم يكن قد حصل على المنحة، لكان قد التحق مثل أصدقائه بواحدة من هذه الجامعات الجديدة، وهي الجامعة اللبنانية الدولية (LIU) التي افتتحت فرعاً في منطقته. قال: «كنت سأستطيع الذهاب إلى الجامعة والعودة إلى البيت في نفس اليوم وكل يوم».

لا يزال الطلاب من المناطق الريفية غير ممثلين بشكل كافٍ في المؤسسات النخبوية التي تقع عموماً في العاصمة. على هذا النحو، كان الشرط الأساسي للوكالة لضمان التمثيل الإقليمي في عملية اختيار طلاب المنحة (أن يكون الطلاب من الـ 26 منطقة)[3]. تقدم المنحة لهم سكناً مجانياً في المدينة. بالتالي، كانت نسبة الطلاب، في الجامعة التي تمت دراستها، من بيروت وجبل لبنان تقريباً النصف (51 بالمئة) من مجموعة الحاصلين على المنحة. بينما كانت النسبة 92 بالمئة من غير الحاصلين على المنحة.

مع ذلك، على الرغم من وصول الطلاب من المناطق النائية إلى جامعة نخبوية، لم يتمكنوا من الاستفادة إلى أقصى حد من هذه الفرصة. في الواقع، ظهر أن الطلاب من المناطق الريفية واجهوا صعوبات أكثر من غيرهم في اختيار مجال الدراسة لأنهم غالباً ما يكونون أقل معرفة بالفرص في سوق العمل. إضافة إلى ذلك، يميل الطلاب الريفيون إلى الرضوخ لتوقعات بيئتهم الاجتماعية في ما يتعلق باختيار مجال الدراسة والتقدم الوظيفي بما كان يتعارض أحياناً مع أهداف البرنامج.

(3) ينقسم لبنان إلى خمس محافظات والتي تنقسم بدورها إلى مناطق وهي تقسيمات إدارية من المستوى الثاني.

الجدول الرقم (3)
توزع الطلاب بحسب المنطقة

محافظات	طلاب المنحة	بالمئة	طلاب من دون منح	نسبة مئوية
بيروت	10	15	329	44
جبل لبنان	22	34	358	48
الشمال	8	12	5	1
الجنوب	14	22	16	2
البقاع	11	17	14	2
من الخارج	ـ	ـ	24	3
الإجمالي	**65**	**100**	**746**	**100**

المصدر: ديوان الجامعة، 30 تموز/يوليو، 2013، البيانات من تسجيل الطلاب في الفصل الأول للعام الأكاديمي 2012 ـ 2013.

خاتمة

في الختام، إن فجوات اجتماعية، مناطقية وطائفية مهمة تتطور مع مرور الوقت وتتقاطع مع عدم المساواة في الوصول إلى التعليم. يتميز المشهد التعليمي الجامعي في لبنان بهيمنة القطاع الخاص على حساب القطاع العام، وهذا يجعل الوصول إلى التعليم يعتمد أكثر فأكثر على الوضع المادي للأسر. علاوةً على ذلك، يسهم نظام المساعدة المالية المتوافر للطلاب بالحفاظ على وضع عدم المساواة في الوصول إلى التعليم. إذ إن هذا النظام غير مركزي ومجزّأ، وغالباً ما يرتبط بالأنظمة السياسية والدينية التي ينتمي إليها الطلاب وأسرهم. تقدم هذه الدراسة فرصة للتأمل في مسألة عدم المساواة في لبنان حيث إنها تمثل نظاماً ليبرالياً وطائفياً تعلو فيه حرية التعليم المؤسساتية (حق اختيار الجامعة وحق إقامة المؤسسات) فوق كل القيم وبالتحديد فوق قيمة المساواة.

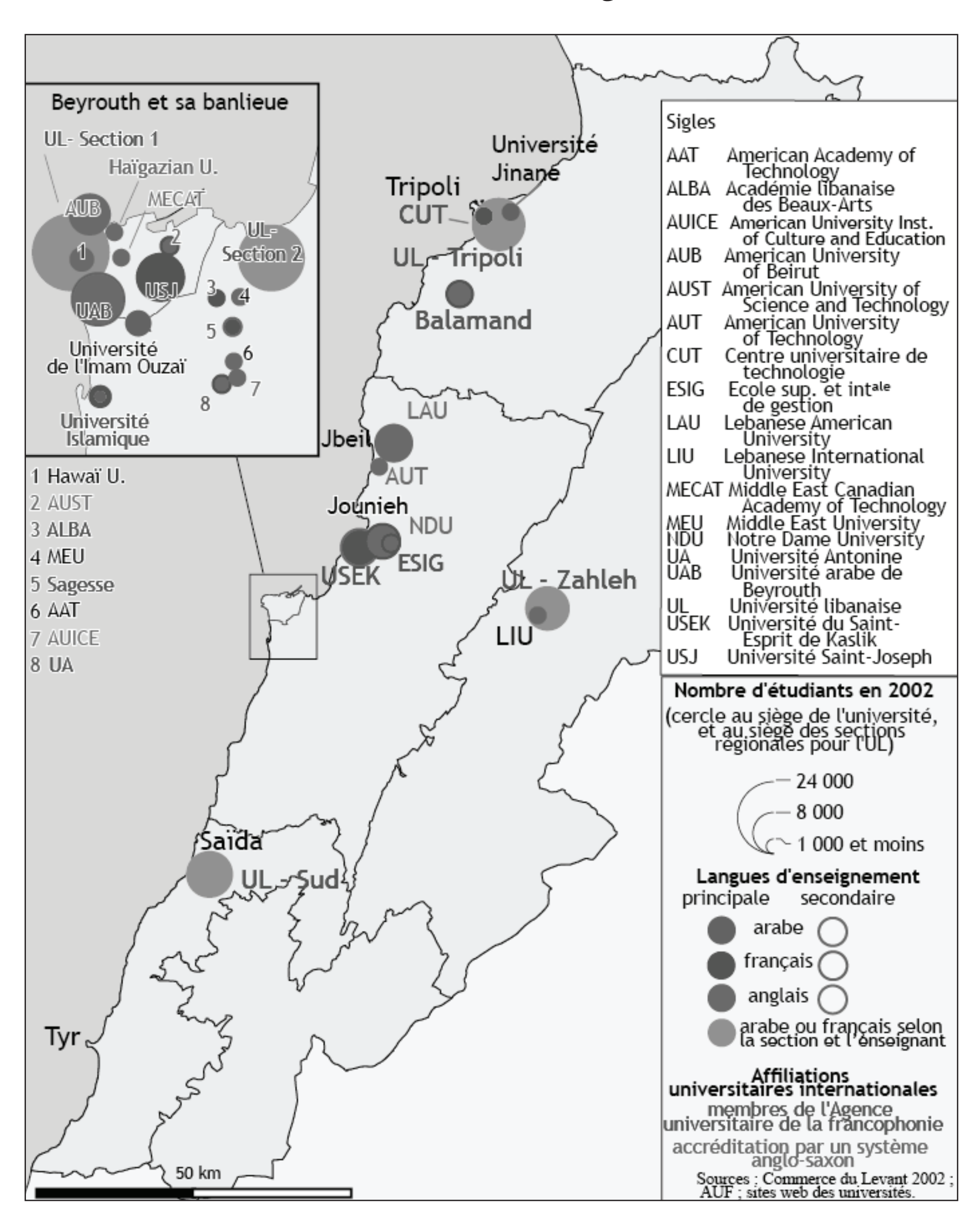
إضافة إلى ذلك، تُسلط النتائج الضوء على أهمية الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الاستراتيجيات في تفسير التباين بين نماذج عمل برنامج المنح الدراسية والواقع على الأرض اللبنانية. على هذا النحو، فإن برنامج المنح الدراسية الذي يضع مجموعة من الطلاب المحرومين (وبخاصة النساء والأفراد من المناطق الريفية) على مسار النخبة، أعطاهم من حيث المبدأ فرصاً أفضل لتسلق السلم الاجتماعي. ومع ذلك، ظهرت عوامل أخرى. فقد أدت التوقعات المتباينة للبيئة الاجتماعية إلى استمرار الفجوة بين الجنسين. وبالمثل، حدد المنشأ الجغرافي الفرص المتاحة للطلاب.

تشير نتائج الدراسة طويلة المدى، التي تستند إليها هذه الدراسة، إلى أن ممارسات وتدابير العائلات تتمركز اجتماعياً وثقافياً، وتنتقل إلى الأفراد، وتتبعها أنواع أخرى من

التفاعل الاجتماعي في الجامعة. وفي الجامعة، تتحول هذه التدابير إلى أشكال من عدم المساواة في الطريقة التي استجاب بها الأفراد للتوقعات النمطية لبرنامج المنح الدراسية.

الشكل الرقم (1)

تموضع الجامعات ولغات التدريس



المصدر: أطلس لبنان (Verdeil, Faour, and Velut, 2013), title «Figure II-28 Universités, langues d'enseignement et mondialisation» Presses de l'Ifpo, 2001 <http://books.openedition.org/ifpo/415>.

الجدول الرقم (4)

جدول موجز لأكبر الجامعات، وتاريخ تأسيسها، الرسوم الدراسية، أعداد الطلاب ومعدلات التسجيل

النوع	الجامعة	تاريخ التأسيس	الرسوم السنوية(*) (بالدولار الأمريكي)	عدد الطلاب المسجلين (1992 ـ 2003)	نسبة مئوية	عدد الطلاب المسجلين (2003 ـ 2004)	نسبة مئوية	عدد الطلاب المسجلين (2011 ـ 2012)	نسبة مئوية
جامعات تبشيرية	الجامعة الأميركية في بيروت	1866	21,000	5,171	5.8	6,619	5.0	7,826	4.0
	جامعة القديس يوسف	1875	6,000	5,456	6.2	8,740	6.5	9,362	4.8
الجامعات الحكومية	الجامعة اللبنانية	1959	70	39,926	45	66,809	50	73,698	37.8
الجيل الثاني من الجامعات الخاصة	المدرسة العليا للخطبات	1945	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
	الجامعة اللبنانية الأمريكية(**)	1950	16,000	3,441	3.9	4,454	3.3	6,320	3.2
	جامعة هايكازيان	1955	9,000		ـ	542	0.4	665	0.3
	جامعة الحكمة	1961	5,400	549	0.6	1,355	1.0	2,966	1.5
	جامعة بيروت العربية	1960	7,000	27,927	31.5	9,119	6.8	11,392	5.8
	جامعة الروح القدس كسليك	1961	8,000	2,241	2.5	5,460	4.1	6,645	3.4
	جامعة نوتردام	1987	9,600	1,459	1.6	4,236	3.2	6,827	3.5
	جامعة البلمند	1988	12,000	939	1.1	2,505	1.9	4,723	2.4
	جامعة المنار	1990	4,800		ـ	41	0.0	541	0.3

يتبع

تابع

	جامعة بيروت الإسلامية	1996	800	-	-	525	0.4	347	0.2
	الجامعة الإسلامية في لبنان	1996	3,900	-	-	1,716	1.3	4,811	2.5
	جامعة الأب انطوان	1996	5,400	-	-	854	0.6	2,445	1.3
	جامعة الإمام الاوزاعي	1979	1,000	977	1.1	2,454	1.8	4,172	2.1
الجامعات الجديدة الموجهة نحو السوق	جامعة الفنون، العلوم والتكنولوجيا في لبنان	2007	4,500	-	-	-	-	798	0.4
	الجامعة الدولية في لبنان	2011	4,500	-	-	2,131	1.6	16,721	8.6
	جامعة الشرق الأوسط	2001	4,800	-	-	141	0.1	137	0.1
	جامعة المقاصد	2000	4,300	-	-	140	0.1	156	0.1
	جامعة جنان	1999	3,600	-	-	977	0.7	1,855	1.0
	جامعة العالمية	1999	4,500	-	-	-	-	-	0.0
	الجامعة العربية المفتوحة	2000	1,950	-	-	1,491	1.1	3,710	1.9
	الجامعة الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا	2007	7,000	-	-	2,866	2.1	5,015	2.6
	الجامعة الأمريكية للتكنولوجيا	2008	5,250	-	-	-	-	798	0.4
	الجامعة اللبنانية الألمانية	2007	3,900	-	-	-	-		-

يتبع

تابع

	جامعة رفيق الحريري	2006	6,700	-	-	-	-	1,039	0.5
	الجامعة اللبنانية الكندية	2007	5,400	-	-	-	-	1,281	0.7
	جامعة العائلة المقدسة	2009	5,100	-	-	210(***)	0.2	383	0.2
	جامعة طرابلس	2009	2,100	-	-	235	0.2	303	0.2
	جامعة الكفاءات	1999	100	-	-	450	0.3	1,027	0.5
	الجامعة الحديثة لإدارة الأعمال والعلوم	2007	4,800	-	-	366	0.3	2,047	1.0
	الجامعة اللبنانية الفرنسية للعلوم والتكنولوجيا	2007	200	-	-	-	-	1,037	0.5
	الجامعة الأمريكية للتربية والثقافة	2009	800 4	-	-	646	0.5	4,425	2.3
أخر	المؤسسات التقنية والدينية			603	0.7	8,417	6.3	11,495	5.9

(*) هذه الرسوم تقريبية حيث إن كل جامعة تعتمد نظماً مختلفة للرسوم الدراسية (نظام الرسوم المعتمد على عدد الساعات، نظام الرسوم السنوي... إلخ) وتختلف الرسوم الساعية والرسوم السنوية باختلاف الاختصاص. تم اعتماد هذه الأرقام بناءً على المعلومات الموجودة على مواقع الجامعات في آب/أغسطس 2014 أو من خلال اتصالات مع المكاتب الإدارية للجامعات.

(**) تأسست تحت اسم الجامعة الأميركية للفتيات وحصلت بعدها على تسمية جامعة في عام 1950. ثم غيرت اسمها إلى جامعة بيروت للنساء ومن ثم إلى كلية بيروت وعُرفت أيضاً باسم الجامعة الأميركية اللبنانية في عام 1996.

(***) أرقام الالتحاق عندما كانت الجامعة تعرف بالمعهد التقني.

المراجع

Abi Yaghi, Marie-Noëlle and Elisabeth Longuenesse (2012). «Temps de travail et temps sociaux à Beyrouth.» *Temporalités: Revue de sciences sociales et humaines*: vol. 15, (Retrieved from <http://temporalites.revues.org/1982>).

Abourjeili, Suzanne Abdul-Reda. (2003). *Higher Education and the Labor Market in Lebanon*. Beirut: Lebanese Association for Educational Studies.

Abourjeili, Suzanne Abdul-Reda (2009). «Le Liban.» dans: *Enseignement supérieur et marché du travail dans le monde arabe*. Beyrouth: Presses de l'Ifpo. (Retrieved from <http://books.openedition.org/ifpo/781>).

El Amine, Adnan (1999). *The Lebanese University: Issues and Prospects for Reform*. Beirut: Dar Annahar-LAES.

El Amine, Adnan (2004). «Educational Reform: Nine Principles and Five issues in Options for Lebanon.» in: Nawaf Salam, ed., *Options for Lebanon.* Oxford: The Center for Lebanese Studies.

El Amine, Adnan and Muhammad Faour (1998). *University Students in Lebanon: Background and Attitudes*. Beirut: Lebanese Association for Educational Studies.

Bashshur, Munir (1997). «Higher Education in a Historical Perspective.» in: Adnan El Amine, *Higher Education in Lebanon*. Beirut: Lebanese Association for Educational Studies.

Bernard, Lise (2012). «Le Capital culturel non certifié comme mode d'accès aux classes moyennes.» *Actes de la recherche en sciences sociales*: vol. 1, nos. 191-192, pp. 68-85.

Bourdieu, Pierre (2014). *La Domination masculine [suivi de «Quelques questions sur le mouvement gay et lesbien»].* Paris: Éd. Points.

Corm, George (2012). *Le Liban contemporain: Histoire et société*. Paris: Découverte.

CRDP. (2012). *Répartition des élèves par secteur et par niveau pour l'année 2012-2013*.

Favier, Agnès. (2000). «L'université Libanaise: L'impossible réforme.» *Maghreb- Machrek*: no. 169 (juillet-septembre), 87-99.

Garcia, Sandrine (2010). «Déscolarisation universitaire et rationalités étudiantes.» *Actes de la recherche en sciences sociales*: vol. 3, no. 183, p. 48, <https://doi.org/10.3917/arss.183.0048>.

Kabbanji, Jacques (2012). «Heurs et malheurs du système universitaire libanais à l'heure de l'homogénéisation et de la marchandisation de l'enseignement supérieur.» *Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*: no. 131, juin 127-145. <https://doi.org/10.4000/remmm.7651>.

Kasparian, Choghig (2003). *L'Entrée des jeunes libanais dans la vie active et l'émigration: enquête réalisée par l'Université Saint-Joseph de Beyrouth*. Beirut: Presses de l'Université Saint-Joseph.

Kasparian, Choghig. (2011). *Le Devenir des diplômés de l'USJ 2005-2008*. Beyrouth: Presses de l'Université Saint-Joseph.

Lahire, Bernard (2002). «Le Point de vue de connaissance.» dans: Bernard Lahire, *Portraits sociologiques: Dispositions et variations individuelles*. Paris: Nathan, pp. 29-63.

Melonio, Thomas and Mihoub Mezouaghi (2010). *Le Financement de l'enseignement supérieur en Méditerranée Cas de l'Egypte, du Liban et de la Tunisie*. Paris: Agence Francaise de Développement, p. 206.

Nauffal, Diane I. (2004). *Higher Education in Lebanon: Management Cultures and their Impact on Performance Outcomes*. Birmingham: University of Birmingham.

Le Thomas, Catherine. (2012). *Les Ecoles chiites au Liban: Construction communautaire et mobilisation politique*. Beyrouth: IFPO; Paris: Karthala.

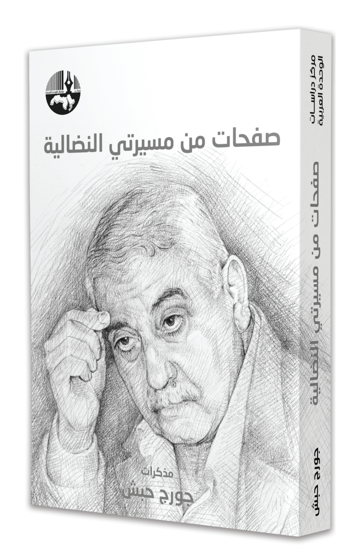
Vaara, Eero, and Eric Faÿ (2011). «How Can a Bourdieusian Perspective Aid Analysis of MBA Education?.» *Academy of Management Learning and Education*: vol. 10, no. 1, pp. 27-39.

Verdeil, Éric, Ghaleb Faour et Sébastien Velut (2013). *Atlas du Liban : Territoires et société*. Beyrouth: Presses de l'IFPO. (Retrieved from <http://books.openedition.org/ifpo/402>.

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية

صفحات من مسيرتي النضالية
مذكرات جورج حبش

جورج حبش



384 صفحة

الثمن: 20 دولاراً

من الصعب أن تُختصر سيرة القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي بكتاب في هذا الحجم. لكن أن يكون الكتاب مذكرات واحدٍ من كبار قادة الثورة الفلسطينية وحركة التحرر العربية فلهذا معنى آخر؛ فكيف إذا كان الكتاب يحمل بين دفتيه مذكرات حكيم الثورة الفلسطينية وأحد كبار قادتها جورج حبش، الذي جاهد في القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني وحركة التحرر العربية على مدى أكثر من نصف قرن، وكان من أوائل المبادرين إلى تأسيس حركة القوميين العرب وإطلاق الثورة الفلسطينية والكفاح المسلح عقب نكبة عام 1948، فعاش هذه الثورة وصنع جزءاً من تاريخها يوماً بيوم، متنقلاً في مسيرته النضالية هذه بين العمل متخفياً حيناً، والعمل من خلف قضبان السجون العربية أحياناً، والعمل العلني، لكن المحكوم بإجراءات أمنية غير عادية، في معظم الأحيان.

لا يقدّم الحكيم في هذه المذكرات، التي تمثل النص الأخير له في سلسلة كتاباته، السياسية والفكرية، سرداً وصفياً لمسيرته النضالية وللأحداث التي عايشها خلالها، بل يقدم قراءة للأحداث والوقائع من زاوية محددة وفق رؤية فكرية وسياسية ووفق منطلقات مبدئية حكمت سلوكه ومواقفه، التي أسست لمدرسة في العمل الثوري ما زالت الأجيال العربية الحالية والمقبلة بحاجة إلى الاستنارة بها، ولو بحس نقدي، للتعلّم من أخطاء الماضي، وللتحصن في وجه ثقافة الهزيمة والتبعية والتطبيع التي تطغى على المشهد السياسي العربي، ولمواجهة التحديات والمخاطر والتراجعات المحدقة بالوطن العربي اليوم، في الوقت الذي لا يزال المشروع الصهيوني جاثماً على أرض فلسطين.